



مدفوعة بـ 5 محفزات فنية بينها المكاسب الرأسمالية المليارية والارتفاع القياسي في السيولة المتداولة

المكاسب القياسية لبورصة الكويت ترفع شهية الاقتراض لشراء أسهم بـ 668,3 مليون دينار



أحمد مغربي

عززت بورصة الكويت في النصف الأول من 2025 موقعها كقبة استثمارية عالية الجاذبية، دفعت المستثمرين إلى توظيف أدوات التمويل والاقتراض بجرأة محسوبة، ليظلوا مكاسبهم في بيئة تتسم بالسيولة الوفيرة والفرص الاستثنائية، إذ شهدت زخماً استثنائياً انعكس بشكل مباشر على حجم القروض الموجهة لتمويل شراء الأوراق المالية بعدما ارتفع صافي القروض الممنوحة من البنوك المحلية بـ 668,3 مليون دينار خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو 2025.

ودفعت حالة الزخم الاستثنائية البورصة لتكون محور اهتمام المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين على حد سواء، وفي ظل هذه البيئة المتفردة، برز الاقتراض كأداة استراتيجية لتعظيم العوائد والاستفادة من موجة النشاط غير المسبوقة لصالح إجمالي الرصيد القائم للقروض الموجهة لشراء أوراق مالية بنهاية يونيو الماضي إلى نحو 4,46 مليارات دينار.

وتوزعت هذه القروض بين 2,77 مليار دينار لشركات ومؤسسات مالية، و1,68 مليار دينار لأفراد، في إشارة واضحة إلى تنامي شهية الاستثمار لدى مختلف شرائح المستثمرين، سواء المؤسسات الكبرى أو الأفراد، ويأتي هذا النمو مقارنة بمستوياتها ديسمبر 2024، حيث بلغ إجمالي الرصيد آنذاك 3,79 مليارات دينار (منها 2,39 مليار دينار للمؤسسات المالية و1,4 مليار دينار للأفراد)، ما يعكس نمواً ملحوظاً نسبته 18% في غضون 6 أشهر فقط.

وسجلت السوق 5 محفزات فنية للاقتراض من أجل شراء الأوراق المالية كالتالي: 1- مكاسب رأسمالية قياسية: إذ نجحت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في تحقيق قفزة نوعية بمكاسب بلغت 7 مليارات دينار، لترتفع من 43,57 مليار دينار في ديسمبر 2024 إلى 50,5 مليار دينار بنهاية يونيو 2025، بنسبة نمو بلغت 16%، هذه القفزة لم تعكس فقط قوة الشركات المدرجة، بل عززت الثقة المؤسسية والفرديّة في السوق، لتبرر توسع المستثمرين في تمويل مراكزهم.

2- فرص استثنائية خلقتها التراجعات السعرية: في ظل تذبذبات الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية، تعرضت أسعار عدد من الأسهم القيادية للتراجع إلى مستويات جاذبة، مما شكل فرصاً نادرة للدخول وبناء مراكز استثمارية أو مضاربية، إضافة للاستفادة من التمويل السريع قبل ارتفاعها مجدداً. 3- زخم ملحوظ في التداولات على أسهم مختارة: شهدت مجموعة من الأسهم التشغيلية والقطاعية تركيزاً ملحوظاً للسيولة، ما جعلها بوصلة المستثمرين في الفترة الماضية، هذا الزخم مقلق للمستثمرين في الفترة المقبلة، ما جعل الاقتراض وسيلة مثالية لتعبير العوائد المتوقعة من الارتفاعات المستقبلية.

4- وفرة سيولة يومية غير مسبوقة: إذ تجاوزت معدلات التداول اليومية حاجز 100 مليون دينار، وهو مؤشر يعكس العمق والمرونة التي يتمتع بها السوق، هذه الوفرة مثلت عاملاً محفزاً على الاقتراض، إذ إن السيولة النشطة تعني إمكانية تحقيق مكاسب سريعة وتدوير المحافظ بصورة أكثر كفاءة. 5- تفاؤل متنامٍ بالأفاق المستقبلية: المزج بين المكاسب القوية في النصف الأول والتوقعات الاقتصادية الإيجابية عزز الثقة بأن السوق أمام موجة صاعدة مستدامة، ما جعل الاقتراض وسيلة مثالية لتعبير العوائد المتوقعة من الارتفاعات المستقبلية.

التطور يعكس المكاسب التي ترسخت لبورصة الكويت باعتبارها أكبر وعاء استثماري في البلاد، حيث تجمع بين التنوع في الأدوات المالية والقدرة على استقطاب السيولة بفضل البنية التنظيمية المتطورة التي تديرها هيئة أسواق المال وشركة البورصة، كما أن البورصة أثبتت قدرتها على توفير بيئة استثمارية جاذبة، سواء عبر الإصدارات الجديدة أو تطوير المنتجات الاستثمارية، ما عزز من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

إلى الارتفاعات القياسية التي سجلتها مؤشرات البورصة خلال الفترة الماضية، حيث ارتفعت قيم التداول والسيولة إلى مستويات غير مسبوقة، كما أن التوزيعات السخية التي أقرتها الشركات والبنوك المدرجة عززت من جدوى الاستثمار في الأسهم، وهو ما شجع الأفراد والمؤسسات على زيادة مراكزهم عبر الاستفادة من التمويل المصرفي. إضافة إلى ذلك، فإن الفرص الواعدة التي تتمتع بها الأوراق المالية، خصوصاً مع تحسن ربحية البنوك والشركات المدرجة، جعلت من السوق المحلي وجهة مفضلة للمستثمرين، مقارنةً ببدائل استثمارية أخرى أقل جاذبية.

القروض الموجهة للبورصة إلى اتساع دور القطاع المصرفي كرافعة رئيسية للسيولة في السوق المالي، حيث يتيح التمويل للمستثمرين مضاعفة قدرتهم على اقتناص الفرص الاستثمارية، كما أن الزيادة في حجم التمويل الموجه للأفراد يعكس ثقافة الاستثمار في الأسهم داخل المجتمع الكويتي، بعيداً عن الاعتماد على الأدوات التقليدية. كما أن استمرار هذا المسار مرهون بقدرته السوق على الحفاظ على أدائه القوي، إضافة إلى استقرار العوامل الاقتصادية الكلية مثل أسعار النفط والسياسة النقدية المحلية، وبالنظر إلى النصف الثاني من 2025، ويتشير ارتفاع حجم

يتوقع محللون أن تواصل القروض الموجهة لسوق الأسهم تسجيل معدلات نمو إيجابية، مدفوعة بانتظار المستثمرين لموسم نتائج مالية قوية، واستمرار البنوك والشركات المدرجة في سياسة التوزيعات الجزئية، كما أن دخول الأوراق المالية الأجنبية إضافة عبر الصناديق الاستثمارية العالمية قد يرفع من وتيرة التداولات، ما يعكس على زيادة الطلب على التمويل المصرفي لمواكبة الفرص. كما أن تضاعف حجم التمويل الموجه للاستثمار في الأوراق المالية لا يقتصر أثره على بورصة الكويت فحسب، بل يمتد ليعزز الدورة الاقتصادية العامة، فزيادة التداولات تنعكس على أرباح

الشركات والبنوك، وتزيد من قدرتها على التوسع وتوليد فرص العمل، ما يساهم في تنوع مصادر الدخل الوطني إلى جانب الإيرادات النفطية. إلى جانب الزخم المحلي، فإن ارتفاع معدلات الاقتراض المخصص للاستثمار في الأسهم يرسل إشارة إيجابية للمستثمرين العالميين حول حيوية السوق الكويتي وجاذبيته، فبورصة الكويت باتت تصنف بين أكثر الأسواق الخليجية نشاطاً من حيث السيولة والتوزيعات، وهو ما يعزز من قدرتها على استقطاب رؤوس أموال أجنبية إضافية خلال الفترة المقبلة، خصوصاً في ظل بحث الصناديق العالمية عن أسواق ناشئة مستقرة وعالية العوائد.

وفقاً لمؤشر «جاهزية الذكاء الاصطناعي» الصادر عن مجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب

الكويت ضمن 30 اقتصاداً عالمياً تبني تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي



أظهرت دراسة حديثة صادرة عن مجموعة بوسطن كونسلتينغ جروب تصنيف الكويت ضمن قائمة الاقتصادات العالمية التي تطبق تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تضم القائمة 30 دولة أخرى حول العالم، بينها قطر، وعمان، والبحرين، ويأتي هذا التصنيف ضمن تقييم شامل لمستوى جاهزية الدول لتطبيق واعتماد الذكاء الاصطناعي.

واستندت الدراسة، التي جاءت بعنوان «نبض الذكاء الاصطناعي في دول الخليج: مدى الجاهزية لبناء مستقبل قائم على الذكاء الاصطناعي»، إلى نموذج تحليلي متقدم يقيس مدى تطور الذكاء الاصطناعي، حيث صنف النموذج اقتصادات العالم إلى 4 فئات رئيسية وفقاً لمستوى جاهزيتها. وبدأ المؤشر من الاقتصادات الناشئة (Emergent)، تليها الاقتصادات التي تطبق تقنيات الذكاء الاصطناعي (Practitioners)، ثم الاقتصادات التنافسية أو الواعدة (Contenders)، وصولاً إلى الاقتصادات الرائدة (Pioneers)، والتي تشمل دولاً متقدمة مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والصين.

في حين لم تصنف أي من دول مجلس التعاون الخليجي بعد ضمن فئة الاقتصادات الرائدة (Pioneers)، ولكن تؤكد الدراسة وجود فرص

الاصطناعي هذا التوجه الطموح، من خلال أهدافها إلى تحويل البلاد إلى قوة إقليمية رائدة بالقطاع». وأضاف: «يمكن تحقيق هذه التطلعات من خلال التركيز على تطوير وتنمية المهارات الوطنية، وتطبيق سياسات مبتكرة، الاصطناعي، غير أن التحدي الرئيسي يتمثل في الانتقال من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ الفعلي، وضمان تحقيق نتائج قابلة للقياس من خلال مجموعة من المبادرات الرائدة، وكأنت الكويت قد أطلقت استراتيجيات وطنية شاملة للذكاء الاصطناعي، بقيادة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، بهدف الاستفادة من هذه التقنيات المتطورة بطريقة مسؤولة لدعم أهداف التنمية الوطنية، وتعزيز مكانة الدولة على الصعيد العالمي في إطار «رؤية الكويت 2035».

نظمت شركة البترول الوطنية الكويتية لقاء موسعاً بمشاركة الإدارة العليا وجميع مديري الدوائر في الشركة، وفي كل من الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبك»، ومصنعي تعبئة أسطوانات الغاز المسال في الطائرات بالوقود «كافكو» التابعة للبترول الوطنية. وفي هذا السياق، أكدت الرئيس التنفيذي للشركة وضحة الخطيب أن الهدف من تنظيم اللقاء هو إطلاع الكادر القيادي على التطورات الجارية في إطار مشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع النفطي، الذي تقوده مؤسسة البترول الكويتية، ويتضمن دمج «كيبك» مع «البترول الوطنية»، واستحواد الأخيرة على مصنعي تعبئة أسطوانات الغاز المسال. وأوضحت أن

مواكبة القياديين لهذه التطورات يساهم في إنجازها، حيث تقع على عاتقهم مسؤولية تنفيذها وتهيئة بيئة ملائمة للتعامل معها، مما يضمن تحقيق أهدافها المرسومة، وبالتالي زيادة فاعلية الشركة، وتعزيز دورها ومكانتها على مستوى صناعة النفط والغاز العالمية. وقدمت الخطيب خلال اللقاء عرضاً مرئياً، أكدت فيه أن مؤسسة البترول تنطلق بمشروع إعادة الهيكلة الشاملة ضمن أهداف استراتيجية لعمام 2040، والتي تسعى إلى تعزيز

التميز التشغيلي والكفاءة والاعتمادية، والتركيز على خلق المزيد من فرص التكمال بين شركات القطاع، وتحسين أدائها، وتطوير قدراتها التقنية والتجارية. وتطرق إلى الخطوات التي يشهدها قطاع التكرير والتصنيع المحلي في إطار مشروع إعادة الهيكلة، مؤكدة أنها تساهم في توحيد وتركيز الجهود القطاع وجعلها أكثر فاعلية، كما تعزز مرونته للتكيف مع المتغيرات العالمية، وقدرته على مواجهة تحديات

هذه الصناعة الحيوية، وفيما يتعلق بالموظفين، أكدت الخطيب اهتمامات شركات القطاع النفطي، حيث يتمتع الموظف بالأمان والاستقرار الوظيفي، مشيرة إلى أن القطاع حريص على أن يحظى الموظفون ببيئة عمل محفزة، تتوافر فيها فرص التدريب والتطوير المتقدمة التي من شأنها تنمية مهاراتهم وخبراتهم. وفي ختام اللقاء، استعرض نواب الرئيس التنفيذي عدداً من قصص النجاح المهمة التي خاضتها الدوائر التابعة لهم، وعقب ذلك تم فتح باب النقاش حول كل ما يتعلق بإعادة هيكلة القطاع، وخطوات ومراحل الدمج، حيث أجاب الرئيس التنفيذي ومعها نوابها عن أسئلة واستفسارات المديرين، ومن المقرر عقد لقاءات أخرى مماثلة لنواب الرئيس التنفيذي، يشارك فيها جميع الموظفين.



وضحة الخطيب في لقطة جماعية مع القيادات النفطية المشاركة في اللقاء

ضمن لقاء موسع نظّمته «البترول الوطنية» لإطلاع مديريها على تطورات المشروع

وضحة الخطيب: «إعادة الهيكلة الشاملة» تجعل القطاع النفطي أكثر فاعلية